السادة / البورصة المصرية

إدارة الإفصاح

تحية طيبة و بعد ،،،،

مرفق لسيادتكم طيه الرد على تقرير الجهاز المركزي للمحاسبات على القوائم المالية المستقلة للشركة عن الفترة المالية المنتهية في ٢٠٢٢/١٢/٣١ بعد إعتماده من لجنة المراجعة .

تحريراً في ٢٠٢٣/٠٥/٣٠

مدير عام الإستثمار

و مدير علاقات المستثمرين

(أ/ غادة ربيع)

شركة المهندس للتأمين
MOHANDES INSURANCE CO.
٤/١٩
٢ ميدان المساحة - الدقي

الأستاذة المحاسبة / أمل فاروق
القائم بأعمال ـ وكيل الوزارة ـ مديرإدارة
مراقبة حسابات التأمين
الجهاز المركزى للمحاسبات

تحيه طيبه وبعد ،،،

بالإشاره لكتاب سيادتكم رقم ١٧٩ والصادر بتاريخ ٢٠٢٣/٤/١٢ والمرفق به تقريرمراقب الحسابات عن القوائم الماليه المستقله للشركه فى ٢٠٢٢/١٢/٣١ والمتمثله فى قائمة المركز المالى وكذا قائمتى الدخل والدخل الشامل والتدفقات النقديه وقائمة التغير فى حقوق المساهمين وكذا قوائم الايرادات والمصروفات لفروع التأمين المختلفه المستقله عن الفتره الماليه المنتهيه فى ذات التاريخ .

أتشرف بأن أرفق طيه رد الشركه على الملاحظات الوارده بالتقرير المشار إليه .

وإذ أنتهز هذه الفرصه كى أشكر لسيادتكم وأسرة الإداره ، صادق معاونتكم والتوجيهات التى تلقى كل اهتمامنا .

برجاء التفضل بالإحاطه والتنبيه باللازم .

وتفضلوا سيادتكم بقبول فائق الاحترام ،،،

العضو المنتدب

(الاستاذ / خالد عبد الصادق)

شركة المهندس للتأمين
(عضو مجلس الإدارة المنتدب)
صادر في ٣٠ مايو ٢٠٢٣ برقم ٥٦
٤/١٢٧

تحريرا فى ٢٠٢٣/٥/٢٩ .

الرد على التقريرالجهاز المركزى للمحاسبات عن القوائم المالية المستقله فى ٢٠٢٢/١٢/٣١

١- تبين من فحص الاوراق المالية من خلال الدخل الشامل (اوراق مالية غير متداولة) انه لم يتم اعادة الدراسة الخاصة بالشركة المصرية لضمان الصادرات حيث اخردراسة معدة بتاريخ ٢٠٢١/٦/٣٠ . يتعين ضرورة عمل اللازم فى هذا الشأن مع مراعاة التاثير على بند اوراق مالية .	جارى الاتفاق مع خبير مالى لإعادة دراسه القيمه العادله للاوراق الماليه من خلال الدخل الشامل للاوراق الماليه الغير مقيده بالبورصه .
٢- تضمنت الاستثمارات المالية بالقيمة العادلة فى ٢٠٢٢/١٢/٣١ عدد (٦) شركات بقيمة تذكارية ١ جنيه لكل شركة منها عدد (٤) شركات متوقفة عن النشاط وعدد (٢) شركة تحقق خسائر ، عدد (٣) شركات حققت ارباح ولم توزع بلغت القيمة الدفترية لها ٦٣,٩٥ مليون جنيه . يتعين اعادة النظر فى تلك المساهمات بما يحقق اعلى عائد للشركة والافادة .	تقوم الشركة كل فترة بمراجعة و إعادة دراسة المساهمات و معظم هذه المساهمات متوقفة عن النشاط و منها ما لم نستطع الوصول إليها بسبب توقفها التام و غلق المقر و بالنسبة للوطنية للأمن الغذائي يقوم مجموعه من المساهمين بمحاولة بيع المحال وتصفية الشركة وبالنسبة للشركات المحققة خسائر هذه الشركات كانت فى السابق تحقق أرباح وقد تم عمل خسائر إضمحلال لهذه الشركات خلال العام المالى ٢٠١٣/٢٠١٢ بالكامل وترك قيمه تذكاريه لها بالدفاتر . ام بالنسبه للشركات التى حققت ارباح ولم تقوم بتوزع ارباح فذلك يرجع للظروف الاقتصاديه التى تمر بها البلاد التى اجبرت الشركات على الاحتفاظ بالارباح فى صورة إحتياطيات وارباح محتجزه لإعادة إستثمارها او توزيعها على المساهمين فى صورة اسهم مجانيه .
٣- بلغ رصيد مخصص الضرائب فى ٢٠٢٢/١٢/٣١ نحو ٣٧,٦ مليون جنيه وذلك بعد التدعيم خلال الفترة بنحو ٤,١ مليون جنيه ولم يتم موافاتنا بالمذكرة المعدة	تم تكوين مخصص الضرائب من خلال المستشار الضريبى للشركه وقد تم التواصل معه لاعداد مذكره بالاسس التى إعتمد عليها فى تكوين المخصص .

من قبل المستشار الضريبى وكذا الدراسة المعدة لتكوين المخصص المذكور . يتعين موافاتنا بالاسس التى اعتمدت عليها الشركة عند تكوين المخصص المشار اليه .	
٤- بلغ مخصص التعويضات تحت التسوية المكون للحادث رقم ١٥ /٢٠١٩ حريق نحو ٨٠ مليون جنيه فى ٢٠٢٢/١٢/٣١ (وثيقة رقم ٥٠٠٣٠٨) بمبلغ تامين نحو ٣٦٨ مليون جنيه وتبين لنا من الفحص عدم كفاية المخصص لوجود نزاع قضائى بين الشركة والعميل ولازالت توجد دعاوى قضائية مرفوعة فى هذا الشأن . دعوى رقم ١٢٢٢٥ لسنة ١٣٨ ق.س القاهرة المرفوعة من الشركة لطلب سقوط حق العميل فى المطالبة بالتعويض وصدر حكم بجلسة ٢٠٢٢/١٢/٦ بالغاء الحكم المستانف واعادة الدعوى لمحكمة اول درجة دعوى رقم ٦٢ لسنة ٢٠٢٠ تجارى كلى الجيزة المرفوعة من السيد / سيمون كوينتو ضد الشركة والمصفى القضائى لشركة حسام باك والعميل للتحفظ على مبلغ التامين المستحق وعدم سداده حتى صدور حكم نهائى فى الدعوى وسداد المبالغ المحكوم بها للمدعى خصما من مبلغ التامين المستحق للعميل وبجلسة ٢٠٢٣/٣/٢٩ صدرحكم بعدم القبول لصالح الشركة . يتعين تدعيم المخصص عن الحادث المشارالية فى ضوء مطالبة العميل ومتابعة الدعاوى القضائية وافادتنا بما يتم بشانها .	تقوم الشركه بالمتابعه المستمره لهذا الامر مع المستشار القانونى وقد تم تدعيم المخصص فى ٣١ مارس ٢٠٢٣ .
٥- بلغ رصيد شركات التامين واعادة التامين المدينة فى ٢٠٢٢/١٢/٣١ نحو ٧٦,٢١ مليون جنيه وقد تبين من الفحص وجود ارصدة متوقفة منذ عام ٢٠١٠ مكون لها مخصص بالكامل وبيانها كالتالى :	تقوم الشركة بكل الإجراءات لتحصيل المبلغ المستحق لنا سواء عن طريق إرسال ايميلات او عن طريق مراسلة ومقابلة وسيط التأمين للوصول الى الحل المناسب لتحصيل المبلغ المستحق لنا ولكن للظروف السياسية فى دولة سوريا ووقوعها تحت شرط الحظر الدولى مازال الموقف معلق كما أن هذا الوضع فى أغلب شركات التامين.

Sarnia ٣٢٧ الف جنيه Arab union ١٩٢,١٥مليون جنيه الجمعية المصرية للتامين التعاونى ٤٣٢ الف جنيه نوصى الشركة باتخاذ الاجراءات المتاحة لتحصيل تلك المبالغ وافادتنا بما يتم فى هذا الشأن .	وجارى الاتصال بالجمعيه المصريه للتأمين التعاونى لبحث سبل تسوية وسداد المبلغ المستحق لنا .
٦- قامت الشركة بصرف كامل التعويض عن الحادث رقم ٣٧ / ٢٠٢١ (حريق) باسم / شركة جراند باك للمنتجات الورقية بمبلغ ١٤,٥ مليون جنيه وقد تبين ان حصة معيدى التامين عن التعويض المشار اليه نحو ١٢,٨ مليون جنيه بنسبة ٨٨% وقد تبين عدم تحصيل نحو ٤ مليون جنيه من تلك القيمة . يتعين متابعة تحصيل القيمة المستحقة للشركة والافادة .	جارى متابعة الشركات لتحصيل المبلغ المستحق لنا عن التعويض المذكور وسوف يتم تحصيل المبلغ بعد عمل مقاصة وسداد الارصدة المستحق لهم بعد مطابقتها
٧- لوحظ تاخر شركة اسيت فى تنفيذ مشروع توريد برامج حاسب الى وتراخيص استخدامه والتدريب عليه البالغ قيمته التعاقدية ٦٧٦٨٤٦ دولارعن المدة المحددة بالعقد المؤرخ فى ٢٠٢٠/٦/٢٩ تنتهى فى ٢٠٢٢/٤ حيث تبين لنا من الفحص تنفيذ نحو ٣ مراحل فقط من مراحل المشروع البالغة ١٢ مرحلة وقد افادت الشركة فى ردها على تقاريرنا السابقة بان مجلس الادارة قد وافق على تمديد فترة المشروع حتى نهاية شهر ٦ /٢٠٢٣ ولم توافينا الشركة حتى تاريخ انتهاء الفحص بما يفيد عمل ملحق للعقد بمدة التنفيذ الجديدة . يتعين موافاتنا باسباب التاخر مع ضرورة عمل ملحق للعقد بمدة التنفيذ الجديدة حتى يكون ملزما للطرفين .	تم طلب تاجيل موعد تسليم المشروع مرتين سابقتين قبل بدء تنفيذ المرحلة الرابعة والخاصة بتنفيذ مكونات النظام من اصل ستة مراحل اساسية طبقا للتعاقد، وما تم الاشارة اليه في التقرير الموجه لمجلس الادارة من ان مراحل المشروع اثنتا عشر مرحلة كان يمثل المراحل التفصيلية الخاصة بالمشروع الاسترشادي، وهذا التمديد كان من خلال خطاب مرسل من شركة اسيت تم عرضه على مجلس الاداره وتمت الموافقه بنفس شروط العقد الاساسى وسوف يتم موافاة سيادتكم بصوره من ملحق العقد بعد توقيعه .
٨- تضمنت الارصدة الدائنة نحو ٤٦,٢ مليون جنيه قيمة الدمغة النسبية على الاقساط المصدرة منها نحو ٣٢,٩ مليون جنيه عن الاقساط المسددة والواجب سدادها طبقا	تقوم الشركه بالسداد على دفعات شهرية قيمتها ٦ مليون جنية تقريبا وقد تم زيادة هذا المبلغ نتيجة زيادة حجم الاصدار .

لاحكام القانون رقم (١١١) لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية بشأن قانون الدمغة النسبية يتعين العمل على سرعة سداد مستحقات مصلحة الضرائب تجنبا لاحتساب غرامات تاخير .	
٩- تبين عدم قيام الشركة بتسجيل بعض العقارات المملوكة لها بلغت تكلفتها نحو ٣٢٥ الف جنيه تتمثل فى فروع المنصورة والاسكندرية (العصافرة) وشقة رقم (١٤) بقرية سيدى كرير . يتعين اتخاذ اللازم فى شأن تسجيل تلك العقارت .	بالنسبة لفرع المنصورة تم بحث الامر من الناحيه القانونيه ويتعذر إنهاء إجراءات التسجيل لوفاة العديد من ورثة البائعين وقيامهم ببيع العقار لورثة آخرين فضلا عن أن العقار غير مسجل بالشهر العقاري أصلا وترى اداره الشركه ان يتم استغلالها كفرع للشركه بمدينه المنصوره. بالنسبة لفرع العصافرة كانت إجراءات التسجيل تتم بمعرفة الشركة البائعة (شركة مصر للتعمير) والتي انتهت بعد فترة إلى إرجاع المستندات للشركة لتعذر إجراءات التسجيل لوجود خروج فى المبنى على التخطيط العمرانى للشارع مخالفا كما أنه لا يوجد فى العقار أى شقة مسجل ملكيتها فى الشهر العقارى . شقة رقم (١٤) بقرية سيدي كريريتم التسجيل عن طريق شركة مصر للتعمير وهي الشركة البائعة وجارى المتابعة المستمرة مع الشركة المذكورة سواء بمقابلة المسئولين أوالمراسلة وذلك لإنهاء عملية التسجيل فى أسرع وقت . وتم السير فى اجراءات تسجيل الشقتين مع شركة المعادى البائعه وجارى متابعة اجراءات التسجيل .
١٠- لم يتم احتساب استهلاك للاصول غير الملموسة والبالغة نحو ٥,٨٦٥ مليون جنيه فى ٢٠٢٢/١٢/٣١ بالمخالفة لدليل تطبيق معايير المحاسبة المصرية على قطاع التامين فقرة (ب /٩/٢٤) . يتعين الالتزام بدليل تطبيق معايير المحاسبة المصرية على قطاع التامين .	جارى دراسه الامر لتحديد الفتره التى سوف يتم حساب الاستهلاك عليها وسيتم حساب الاستهلاك فى مركز ٣١ مارس ٢٠٢٣.
١١- تضمنت الاستثمارات العقارية فى ٢٠٢٢/١٢/٣١ نحو ٣,٦١٦ مليون جنيه قيمة وحدتين سكنيتين بمشروع المعادى فيو غير مستغلين يتعين سرعة العمل على استغلال تلك الوحدتين .	جارى دراسة كيفية الاستثمار الامثل فى الوحدتين

مدينو عمليات التامين **بلغ صافى رصيد مدينوعمليات التامين فى ٢٠٢٢/١٢/٣١ نحو ١٨٨,٣٣٧ مليون جنيه وقد تبين بشأنه ما يلى :-**	
أ - بلغت قيمة الاقساط تحت التحصيل نحو ١٦٩,٢٧٥ مليون جنيه منها ٤,١١٨ مليون جنيه تمثل قيمة اقساط انتهت مدتها التامينية يرجع تاريخ بعضها الى ٢٠٢٠/٣ . **يتعين العمل على سرعة تحصيل تلك الاقساط**	تقوم الشركه بالمتابعه المستمره لهذه الاقساط حيث ان هذه الاقساط تشتمل على مبلغ ٣٢ مليون جنيه اقساط طويلة الاجل اما بالنسبه لباقى الرصيد فقد تم تحصيل مبلغ ١٠٦,٣مليون جنيه من باقى الرصيد بنسبة تحصيل ٨٥% وجارى متابعة تحصيل باقى الرصيد بالنسبه للاقساط التى إنتهت مدتها التأمينيه فقد تم تحصيل ٣,٢مبلغ مليون جنيه بنسبة تحصيل٧٦,٨ % وجارى المتابعه
ب - بلغت قيمة السيكات المرتدة فى ٢٠٢٢/١٢/٣١ نحو ١,٥٣٣ مليون جنيه . **يتعين متابعة تحصيل تلك الشيكات واتخاذ الاجراءات القانونية حيالها فى حالة تعثر تحصيلها .**	تقوم الشركة بالمتابعه المستمره للشيكات المرتده وذلك من خلال التواصل مع العملاء او منع صرف مستحقات المنتجين والسمسار اصحاب هذه العمليات وذلك نظير تحصيل هذه الشيكات وقد تم خلال الفتره السابقه تحصيل مبلغ ٩٨٣٦٨٥ جنيه من الرصيد المشار إليه بنسبة تحصيل ٦٥% وجارى تحصيل باقى الرصيد .
جـ - بلغت قيمة الشيكات الاجلة فى ٢٠٢٢/١٢/٣١ نحو ٤٦,٣٤٦ مليون جنيه يصل تاريخ استحقاق بعضها الى ٢٠٢٦/٩ بالمخالفة لقرارات الهيئة العامة للرقابة المالية بشأن تسهيلات السداد التى تقضى (بالا تتجاوز تسهيلات السداد ١٨٠ يوم) . **يتعين الالتزام بقرارات الهيئة فى هذا الشأن**	تسعى الشركه الى الحد من منح العملاء فترات ائتمان اكبر من ستة شهور ولكن ذلك لن يتم بصوره مباشره ولكن تدريجيا .
د - لم تقم الشركة باجراء جرد للمستندات تحت التحصيل فى ٢٠٢٢/١٢/٣١ . **يتعين اجراء جرد للمستندات تحت التحصيل فى نهاية كل فترة مالية احكاما للرقابة .**	تقوم الشركه بجرد المستندات تحت التحصيل فى نهاية السنه الماليه من كل عام ولكن يتعذر على الشركه القيام بالجرد على المستندات تحت التحصيل كل فتره ماليه وذلك نظرا لضيق الوقت المتاح لإعداد القوائم الماليه بالاضافه الى الحاجه الى عدد كبير من العاملين لاجراء عملية الجرد وهو امر من الصعب تنفيذه كل ثلاث شهور . ولكن تقوم

	الشركه بمتابعه المستمره للاقساط تحت التحصيل التى متجاوزه مدة السداد ومعرفة اسباب هذا التجاوز .
الاصول الاخرى بلغت الاصول الاخرى فى ٢٠٢٢/١٢/٣١ نحو ٣٦,٩ مليون جنيه مكون بشأنها خسائر اضمحلال على بعض الارصدة بنحو ٩٢٠ الف جنيه . وقد تبين بشأنها ما يلى تضمن حساب جارى شركات تابعة نحو ٤٠ الف جنيه تبين انه رصيد مختلف عليه بين شركة المهندس للتامين والمهندس لتامينات الحياة وافادت الشركة بردها على تقاريرنا السابقة ان المبلغ محجوز عليه طرف بنك القاهرة الالفى منذ عام ٢٠٠٨ وانه يخص تامينات الحياة قبل فصل الشركتين . يتعين بحث اسباب هذا الخلاف والافادة مع اجراء التسويات اللازمة	جارى التفاوض مع شركة المهندس لتأمينات الحياه لقيد هذه المبالغ .
بلغ رصيد الوكلاء (مدين) فى ٢٠٢٢/١٢/٣١ نحو ٢,٨ مليون جنيه . يتعين اتخاذ الاجراءات اللازمة نحو تحصيل تلك المبالغ .	رصيد الوكلاء المشار إليه هو عباره عن سلف تصرف للجهاز الانتاجى تحت حساب مستحقاتهم ويتم تسوية هذه المستحقات فى شهرى يوليو واغسطس من كل عام قبل صرف باقى مستحقاته ام بالنسبه لباقى الرصيد فقد تم تسوية ١,١ مليون جنيه من الرصيد المشار إليه وجارى متابعة باقى الرصيد.
شركات تامين واعادة التامين (الدائنة):- بلغ رصيد شركات التامين واعادة التامين الخارجى (دائن) فى ٢٠٢٢/١٢/٣١ نحو ٦٨ مليون جنيه منه نحو ١,٣ مليون جنيه يرجع الى عام ٢٠١٨ . نوصى بسرعة سداد تلك المبالغ .	تم سداد مبلغ ٥٠ مليون جنيه من أرصدة الشركات الدائنة عن الفترة من ٢٠٢٢/٠٧/٠١ حتى ٢٠٢٣/٠٣/٣١ منها أرصدة بمبلغ ٧ مليون جنيه ترجع بعضها لعام ٢٠١٩ وهذا المبلغ المذكور يخص

	شركة HONOVER THROUGH UIB وقد تم تأجيل السداد للتفاوض معهم لعمل مقاصة فيما يخص الرصيد المستحق لنا من شركة ARAB UNION
الدائنون والارصدة الدائنة الاخرى :- بلغ رصيد حساب الدائنين والارصدة الدائنة الاخرى فى ٢٠٢٢/١٢/٣١ نحو ١٦٣,٥ مليون جنيه وقد تبين بشأنه ما يلى :- نحو ٧,٦ مليون جنيه مستحقة لصندوق التمويل والتاهيل للعاملين عن ارباح الاعوام المالية منذ عام ٢٠٠٤ وحتى ٢٠٢١ طبقا للمادة رقم (٨) من قرار رئيس مجلس الوزراء رقم (١٥٤٣) لسنة ٢٠٠٣ . يتعين اتخاذ اللازم فى ضوء القرارات والقوانين المنظمة فى هذا الشأن والافادة . نحو ٣,٤ مليون جنيه تمثل قيمة امانات شيكات يرجع تاريخ بعضها الى عام ٢٠١٣ يتعين بحث ودارسة تلك المبالغ واجراء التسويات اللازمة فى ضوء الاحكام المنظمة لتقادم الديون . ظهر بند فروق ضرائب منتجين فى ٢٠٢٢/١٢/٣١ بنحو ١,٢ مليون جنيه (رصيد مدين) ، نحو ٤,٦ مليون جنيه (رصيد دائن) طبقا لمرفقات الشركة فى حين ظهر بقائمة المركز المالى بارصدة مختلفة حيث لم يدرج له اى رصيد بالاصول الاخرى وادرج ضمن الدائنين بنحو ١,٧ مليون جنيه فقط . يتعين موافاتنا باسباب ذلك واجراء التسويات اللازمة والافادة .	جارى التفاوض مع وزارة القوى العاملة لتحديد طرق السداد المتاحه وإمكانية سدادها على دفعات . هذه الشيكات يقوم بعض أصحابها بالرجوع الى الشركه لصرفها بعد إعادة تظهيرها . سيتم مراعاة ذلك فى المركز المالى فى ٣١مارس ٢٠٢٣ .
قائمة الايرادات والمصروفات	

لوحظ ارتفاع نسبة العمولات وتكاليف الانتاج فى ٢٠٢٢/١٢/٣١عن المعدل النمطى (٢٠%) المقدر من هيئة الرقابة المالية حيث بلغت جملة العمولات وتكاليف الانتاج نحو ١١٤,٨٦ مليون جنيه بنسبة ٢٥,٥٦% من اجمالى الاقساط البالغة نحو ٤٤٩,٣٧ مليون جنيه . يتعين العمل على خفض تلك العمولات وتكاليف الانتاج بما يتناسب مع المعدل النمطى المشار اليه .	تعمل الشركة جاهده على محاولة تخفيض نسبة العمولات وتكاليف الانتاج بما لايتعارض مع نمو اعمال الشركة
لوحظ ارتفاع معدل الخسائر لفرع العلاج الطبى فى ٢٠٢٢/١٢/٣١ حيث بلغ ١٥٨,٦% نوصى باتخاذ الاجراءات اللازمة لخفض معدل الخسائر للفرع المشار اليه .	ترجع أرتفاع معدلات الخسائر التأمين الطبى نتيجة زيادة حجم الاصدار فى الفتره السابقه بالاضافه الى زيادة اسعار جميع الخدمات من ادويه وتحاليل ومستشفيات وذلك نتيجة تحرير سعر الصرف .
اسفر الاكتتاب التامينى لبعض فروع تامينات الممتلكات والمسئوليات عن عجز بلغ نحو ٧,٩٥ مليون جنيه (٥٤٤ الف جنيه فرع اجسام السفن ٧٧,٨ الف جنيه فرع النقل الداخلى و٧,٣٣ مليون جنيه فرع العلاج الطبى) . يتعين بحث معالجة اسباب تحقيق هذا العجز لتعظيم فائض الاكتتاب التامينى . اسفر النشاط التامينى لفرع العلاج الطبى عن عجز بلغ نحو ٥,١ مليون جنيه . يتعين اتخاذ كافة الاجراءات اللازمة لتحقيق فائض نشاط .	ترجع نتيجة العجزفى الاكتتاب فى فرع اجسام السفن نتيجة قيام الشركه بسداد تعويضات بمبلغ ٢٨ مليون جنيه بالاضافه الى إنخفاض حجم الاصدار ام فرع النقل البرى ترجع نتيجة العجزفى الاكتتاب نتيجة قيام الشركه بسداد تعويضات بمبلغ ٣,٢ مليون جنيه بالاضافه الى زيادة حجم الاصدار فى الربع الثانى من الفتره الحاليه وزيادة مخصص الاخطار الساريه . ترجع اسباب عجز الاكتتاب وفائض النشاط فى فرع التأمين الطبى نتيجة زيادة حجم الاصدار فى الربع الاخير من السنه الماضيه وما نتج عنه تعويضات فى الفتره الحاليه بالاضافه الى الارتفاع قيم المخصصات الفنيه ومنها مخصص الاخطار الساريه نتيجة زيادة معدلات الخسائر .
لوحظ تركز معظم العمليات الانتاجية للشركة خلال الفترة بفرعى الحريق والسيارات التكميلى حيث بلغ اجمالى الاقساط المباشرة لهذين الفرعين نحو ٢٧٢,٧ مليون جنيه	تعمل الشركه جاهده على تنويع محفظة الاصدار بالشركه إلا انه نظرا لظروف الاقتصاديه المترتبه على تحرير اسعار الصرف وما ترتب عليه من إعادة تقييم

(١١٩,٧ مليون جنيه لفرع الحريق ، ١٥٣ مليون جنيه لفرع السيارات التكميلى) بنسبة ٦١,٥ % من اجمالى الاقساط المباشرة البالغة نحو ٤٤٦,٧ مليون جنيه . يتعين العمل على تنويع وتنشيط محفظة الانتاج على مستوى فروع التامين بالشركة .	الاصـول والممتلكات نتج عنه ارتفاع قيم هذه الاصول .
ملاحظات عامة :- تبين لنا بمراجعة النظام الاساسى للشركة عدم تعديل المادة (٣) والخاصة بغرض الشركة بما يتفق ونص المادة (٢٧) من القانون ١٠ لسنة ١٩٨١ وتعديلاته الخاص بقانون الاشراف والرقابة على التامين فى مصر والتى تقضى بان لايجوز ان تجمع شركة التامين بين مزوالة فروع التامين الواردة بالبند اولا من المادة الاولى من ذات القانون والبند ثانيا يتعين على الشركة ضرورة العمل على اتخاذ الاجراءات اللازمة نحو تعديل المادة المذكورة من النظام الاساسى .	جارى دراسة النظام الاساسى للشركه لتحديد المواد التى يجب تعديلها وذلك تمهيدا لعرضها على مجلس الاداره لعرضـــها على الجمعيه العامه غير العاديه .
تضمنت مصروفات التشغيل فى ٢٠٢٢/١٢/٣١ مبلغ نحو ٤٤٠ الف جنيه يمثل غرامات الهيئة العامة للرقابة المالية وقد تضمن هذا المبلغ نحو ٣٠٠ الف جنيه غرامة عن الفحص الميدانى للممارسات التامينية للوسيطة / فداء فتحى عبد الظاهر يتعين موافاتنا بما تم اتخاذه من اجراءات تجاه هذه المنتجة للحفاظ على اموال الشركة وتلافى حدوث ذلك مستقبلا .	هذه المخالفه هى مخالفه على الشـــركه نتيجة قبول عمليـات تـأمينيـه من وســيط مقيد فى شـركة تأمين إخرى وذلك عن فترات ســابقه وقد قامت الاداره بإصدار التعليمات الى إدارة شـئون منتجين بمراجعة اسـماء السـماسـره والمنتجين المتعـاملين مع الشـــركـه لوقف التعامل مع المقيدين فى شـركة تأمين اخرى وكذلك تعهد الوسيط عند بدء التعامل بانه غير مقيد بشركات اخرى .
لوحظ مخالفة الشركة لبعض احكام قانون الشركات رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ وتعديلاته ويتضح ذلك مما يلى :- أ - لا تمسك الشركة دفتر لتدوين محاضر اجتماعات الجمعية العامة عقب كل جلسة بصفة منتظمة بالمخالفة لنص المادة ٧٥ من قانون الشركات .	جارى دارسة الامر .
ب - عدم استكمال القيد بدفتر محاضر اجتماعات مجلس الادارة حيث تبين لنا من الفحص ان اخرمحضرمدون بالدفتر بتاريخ ٢٠١٩/١٢/٣ برقم ٥٠١ فضلا عن عدم	جارى استكمال دفتر محاضر إجتماعات مجلس الاداره .

استيفاء التوقيعات بالدفتر بالمخالفة لنص المادة ٨١ من قانون الشركات . يتعين ضرورة الالتزام باحكام القانون المشار اليه .	
ما زالت ملاحظاتنا قائمة فى شأن :- - عدم قيام الشركة بتعديل بعض مواد النظام الاساسى لها بما يتفق مع قانون الشركات رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ وتعديلاته . يتعين الالتزام بما ورد بالقانون المشار اليه مع اتخاذ الاجراءات اللازمة فى هذا الشأن والافادة	جارى دراسة النظام الاساسى للشركه لتحديد المواد التى يجب تعديلها وذلك تمهيدا لعرضها على مجلس الاداره لعرضـــها على الجمعيه العامه غير العاديه .
عدم امساك الشركة سجلا للاصول الثابتة بالمخالفة للمادة (١٩) من اللائحة المالية للشركة والتى اوجبت ذلك . يتعين ضرورة الالتزام باحكام اللائحة المالية .	سيتم عمل سجل للاصول الثابته إعتبارا من السنه الحاليه .
عدم امساك الشركة سجلا للاموال المخصصة بالمخالفة للمادة (٤٤) من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٨١ وتعديلاته والتى اوجبت على الشركة ان تمسك ذلك السجل وان يؤشر عليه من الهيئة . يتعين ضرورة الالتزام باحكام القانون المشار اليه .	سيتم عمل سجل للاموال المخصصه إعتبارا من السنه الحاليه .
لوحظ عدم قيام الشركة بتفعيل قرارالجمعية العامة غيرالعادية المنعقدة بتاريخ ٢٠٢٢/١٢/٧ بزيادة راس المال المرخص به من ٣٠٠ مليون جنيه الى مليارجنيه . يتعين سرعة تفعيل قرار الجمعية العامة بزيادة راس المال المرخص به بالتاشير فى السجل التجارى والنشر فى صحيفة الاستثمار ويتصل بما سبق عدم قيام الشركة بتفعيل قرار مجلس الادارة بجلسته رقم ٥٣١ المنعقدة بتاريخ ٢٠٢٢/٩/٧ بزيادة راس المال المصدر و المدفوع من ٢٣٥ مليون جنيه الى ٣٠٠ مليون جنيه . يتعين سرعة تفعيل قرار مجلس الادارة بزيادة راس المال المصدر بالحصول على موافقة الجمعية العامة العادية اعمالا لنص المادة ٨٨ من اللائحة التنفيذية لقانون الشركات رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ وتعديلاته	قامت الشـــركه بالســـير فى إجراءات الزياده ولكننـــا فى انتظـــار انتهـــاء إدارة الاداء الاقتصـــادى بهيئة الاســـتثمارللحصـــول على الموافقه لإستكمال باقى إجراءات زيادة راس المال.

عدم تفعيل الشركة للمادة رقم (٨٤) من القانون رقم (١٥٩) لسنة ١٩٨١ بشأن شركات المساهمة والمواد (من ٢٥٠ الى ٢٥٦) من اللائحة التنفيذية للقانون (بان يكون للعاملين نصيب فى ادارة الشركة) كما نص النظام الاساسى (من المادة ٣٥ الى ٣٨) (بان يشكل مجلس ادارة الشركة لجنة ادارية معاونة من العاملين) .	سيتم دراسة الامر وإفادتكم بنتيجة الدراسه .
يتعين الالتزام باحكام القانون المشار اليه ولائحته التنفيذية المشار اليها وكذا النظام الاساسى للشركة .	
تبين لنا عدم وجود لائحة عمل معتمدة من مجلس الادارة بخصوص اللجان المنبثقة منه طبقا لما جاء فى دليل الحوكمة الصادر من هيئة الرقابة المالية والذى يقضى بان يكون تشكيل اللجان وفقا للائحة عمل معتمدة من مجلس الادارة تتضمن تحديد مهام اللجنة ومدة عملها والصلاحيات الممنوحة لها من خلال هذه المدة .	قامت الشركه بإعداد لائحه لمجلس الاداره واللجان المنبثقه منه وتم عرضها على لجنة المراجعه لدراستها التى قامت بتعديل بعض البنود وفور الانتهاء سوف تعرض على مجلس الاداره للدراسه والاعتماد .
يتعين دراسة ما سبق فى ضوء دليل الحوكمة المشار اليه	